

مبادرة الجزائر لحلحلة الأزمة المالية

في ظل مقاربتها الشاملة 1991-2015

*Algeria's initiative to resolve Mali's crisis
in light of its global approach 1991-2015*

خليدة خلفون

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر (3)، (الجزائر)

ourfamily02@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/04/17

تاريخ القبول: 2024/03/17

تاريخ الإرسال: 2023/11/09

الملخص:

يعاني الساحل الأفريقي من تحديات مستعصية من بينها التحديات الأمنية التي تهدد كيانات هذه الدول مما جعل القوى الأجنبية تتدخل عسكريا في هذا الفضاء الجيو- سياسي لمنطقة الساحل الإفريقي لحماية مصالحها الاستراتيجية وعلى هذا الأساس انطلقت المقاربة الجزائرية لاستعادة الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام وبدولة مالي بالخصوص على فكرة أساسية مفادها الارتكاز على الجانب التنموي لما له من تأثيرات مباشرة على تحقيق الرفاه الاقتصادي ومنه الاستقرار الداخلي وهذا ما رافعت من أجله الجزائر خلال مختلف الوساطات التي قامت بها لإيجاد حل للأزمة المالية مؤكدة على البعد التنموي والاهتمام بالمناطق المهمشة في شمال مالي.

تطلق الجزائر من معادلة أن استقرار منطقة الساحل الإفريقي هو استقرار الجزائر وقد عملت على بناء استراتيجية شاملة تجمع بين ثلاث عوامل: العامل السياسي، الاقتصادي، والأمني.

من هذا المنظور فإن الجزائر تتعامل وفق استراتيجية تغليب لغة الحوار والحلول السلمية وهذا ما ركزت عليه في النزاع المالي بإشراك كل الأطراف المتنازعة دون إقصاء ماعدا الجماعات الإرهابية، مع ضرورة ولزام الحفاظ على السلامة الترابية لمالي وقد ترجم هذا المسعى من خلال اتفاق السلم والمصالحة.

الكلمات المفتاحية:

الساحل الإفريقي، الأزمة المالية، الحركات المالية المتمردة، مسار الوساطة الجزائرية، اتفاق السلم والمصالحة.

Abstract:

Several challenges threaten the countries of the Sahel, the security issue remains among the major challenges that threaten the stability of the countries of this region.

This situation is unfortunately exploited by foreign forces by intervening militarily in this geopolitical space of the Sahel region to protect their strategic interests.

Algeria in its overall security approach adopts the equation of security and Stability in the Sahel region in general and in Mali in particular, based on the search for an internal political solution and the refusal of any foreign interference and military deployment.

The Algerian position is illustrated through the long process of inter-Malian talks for peace and reconciliation in Mali, emphasizing socio-economic development and equal sharing of wealth across all regions of Mali while emphasizing the preservation of the territorial unit of Mali.

Keywords:

African Sahel; Malian Crisis; Malian Rebellion Movements; Algerian Mediation Process; Peace and Reconciliation Agreement.

1. مقدمة:

تعد مالي من الدول المركبة عرقيا حيث تتركب من مجموعة من الإثنيات وهو ما سمح لفسيفساء من الأعراف لتعيش في كنفها إلا أن المجتمع المالي في معظم الأحيان شهد بؤر للخلاف والنزاع نتيجة هذا التنوع الاثني خاصة وأن القوة الاستعمارية أثناء تواجدها في المنطقة راهنت على تغذية الصراعات العرقية والتفرقة الاجتماعية والتي امتدت أثارها إلى ما بعد الاستقلال.¹

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا الاجابة على بعض التساؤلات بالعودة الى جذور الازمة المالية وحيثياتها وكذا البحث عن تأثيرات التدخلات الخارجية بدولة مالي، ما هو دور وساطة الجزائر في إحلال المصالحة والسلم بين الفرقاء الماليين؟ اعتمدنا في هذه الدراسة على إتباع المنهج التاريخي والوصفي من خلال سرد الأحداث لفهم حيثيات الأزمة المالية حديثا وتحليلها على ضوء مختلف الوساطات التي قامت بها الجزائر من خلال معادلة أن استقرار منطقة الساحل الافريقي هو استقرار الجزائر وقد عملت على بناء استراتيجية شاملة تجمع بين ثلاث عوامل: العامل السياسي، الاقتصادي، والأمني.

نتيجة عدم الاستقرار واستمرارا لنزاع في مالي شكل هذا الوضع أحد التحديات الكبرى التي تواجه الجزائر خصوصا بعد تطور الأحداث التي عرفتھا مالي في الشمال وانهيار الحكومة في الجنوب مما زاد في حدة الانفلات الأمني وتعقد المعضلة الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي.

2. حيثيات الأزمة المالية:

لفهم الأسباب الحالية للأزمة المالية يجب العودة إلى الخلفيات التاريخية للنزاع وتتبع مساره من خلال الرجوع إلى الأحداث التي عرفتھا مالي في القرون الماضية في عهد المماليك، ففي عام 1230 م قام قائد قبيلة مانديكا بضم القبائل المجاورة له بتكوين اتحاد القبائل للانفصال عن إمبراطورية غانا وبالتالي تأسيس إمبراطورية مالي والتي كانت أكبر

من إمبراطورية غانا بحيث بلغ امتدادها من ساحل المحيط الأطلسي بالغرب إلى وراء منحى نهر النيجر بالشرق.

لقد بلغت إمبراطورية مالي ذروة التطور والازدهار في عهد مسني موسى ولكن سرعان ما بدأت تتفقر بعد وفاة هذا الأخير بحيث أصبحت في بداية القرن السادس عشر مجرد مملكة يحكمها السونغاي إلى أن أخضعها الاستعمار الفرنسي لسيطرته لتصبح بعدها مستعمرة فرنسية سميت عام 1904 بالسودان الفرنسية وفي عام 1920 أصبحت جزءا من الاتحاد الفرنسي ثم استقلت كل من الجمهورية السودانية والسنغال عن فرنسا في 22 سبتمبر 1960 وبعد انسحاب القوات السنغالية في نفس السنة تم تغيير تسمية الجمهورية السودانية إلى مالي.²

1.2. المشروع الفرنسي لتقسيم مالي:

مع بداية استقلال مالي ظهرت مشكلة التوارق، فقد قاوم معظم سكان التوارق المشروع الاستعماري الفرنسي في المنطقة، إذ وقفوا ضد خطة تأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS) وكانت هذه الأخيرة خطة لإغراء التوارق للانسياق وراء فكرة إقامة دولة عرقية لهم باعتبارهم هم بيض يعانون من التمييز العرقي وكان مصير هذه المنظمة الفشل.³

لقد وافق التوارق الانضمام إلى مالي والنيجر بدلا من البقاء تحت السيادة الاستعمارية الفرنسية وعند استقلال مالي في 1960 أصبح موديبوكايتا رئيسا لجمهورية مالي سنة 1963، واجه أثناءها التوارق ضغوطات السلطات العسكرية والإدارات ذات الطابع المركزي المتشدد التي كانت تحاول إيقاف عملية انتقالهم ونزوحهم بقطعان ماشيتهم نحو شمال مالي، كما أخذ الرئيس موديبوكايتا تطبيق المبادئ الاشتراكية ووقف ضد كل فكر معارض، فيما اتخذ بعض القرارات المتشددة كقرار القضاء على الزوايا وقد وجد هذا القرار معارضة العديد من العلماء التوارق والأفارقة حيث رأوا في هذا المشروع خطر على الهوية الإسلامية المالية، غير أن موديبوكايتا أمر باعتقال معارضي هذه القرارات.⁴

2.2 تردي الأوضاع الإقتصادية والمعيشية وتفاقم الأزمة المالية

نتيجة الأزمة الإقتصادية المتفاقمة وتدهور الأحوال في دولة مالي، حدث انقلاب عسكري قاده الملازم موسى تراوري في سنة 1968 مما أدى بإزاحة كايثا من الحكم وتولى رئاسة اللجنة العسكرية إلى غاية تأسيس حكومته في سبتمبر 1969،⁵ في عام 1974 تم التصديق على دستور جديد للدولة إذ ينصّ هذا الدستور على انتخاب رئيس للدولة وهيئة تشريعية وإنشاء حزب الاتحاد الديمقراطي لشعب مالي، إلا أن الرئيس المالي لم يفي بوعوده المنصوصة في الدستور الذي يتيح التعددية الحزبية الذي جعل من مالي دولة الحزب الواحد في ظل النظام الاشتراكي بزعامه موسى تراوري.

نتيجة تأزم الأوضاع السياسية ازدادت حدة الأزمة في مالي طوال سنوات 1972 حتى 1974، حيث شهدت البلاد في تلك الفترة تغيرات مناخية كبيرة على منطقة الساحل الإفريقي إثر موجة الجفاف التي ضربت شمال مالي.⁶

شهدت مرحلة التسعينات بداية تجدر المشكلة الأزوادية في الحراك السياسي المالي، ففي 1990 ظهرت عدة حركات انفصالية من بينها الحركة الشعبية لتحرير الأزواد بقيادة إباد أغ غالي بالإضافة إلى العديد من الحركات والجبهات الأخرى.

عاد تمرد التوارق من جديد واستهدفت الهجمات المسلحة ثكنات عسكرية للجيش المالي. ففي 28 جوان 1990 تمت مهاجمة ثكنة عسكرية بالمنطقة مما أدى إلى الهجرة وزيادة عدد اللاجئين إلى البلدان المجاورة.⁷

ظلت الأوضاع متوترة بين العناصر المتمردة من جهة والحكومة المركزية برئاسة موسى تراوري من جهة أخرى إلى غاية تمكّن الحكومة المركزية عن طريق الوساطة الجزائرية إلى الوصول إلى توقيع إتفاق بتمنراست بالجزائر في جانفي 1991 مع المتمردين بالشمال لإعطاء المنطقة حكم لا مركزي إلا أن هذا الاتفاق لم يستمر إلا بضعة شهور ليتفجر الوضع مرة أخرى وقد اتهم المتمردون الحكومة المركزية المالية بانعدام الجدية في تطبيق الاتفاقات والالتزامات المبرمة، فحاولت الحكومة المركزية المالية تقديم ضمانات

لتجسيد اتفاق تمناست والعمل للوصول إلى حل سياسي من خلال الاتفاق المبرم مع المتمردين، بهدف تجسيد ميثاق وطني سنة 1992 يتضمن اللامركزية ودمج المقاتلين المتمردين في المؤسسات العسكرية والمدنية للدولة.⁸

بعد الانقلاب على حكم موسى تراوري في 26 مارس 1991 واصلت الحكومة الانتقالية المفاوضات برئاسة الكولونيل أمادو توماني توري مما أدى إلى عقد ميثاق وطني في 1992، واتفاقية سلام ثانية في أبريل بين الحكومة الانتقالية المالية وممثلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد التي كانت تطالب بالأساس بوضع خاص مميز في المناطق الشمالية الأزواوية.⁹

وقد أدت هذه الاتفاقية في البداية إلى إنهاء التمرد حيث تضمنت إدماج التوارق في الجيش المالي والخدمات العمومية كما خصصت مشاريع للذين لم يلتحقوا بالجيش، إلا أن النزاع ظل قائم بين بعض المجموعات المتمردة والقوات الحكومية وظلت الأوضاع بين المد والجزر إلى غاية 1994، ليتطور الاتفاق لاحقا سنة 1996 بتبوكو حيث تضمن حل الجماعات المسلحة وتسليم 3000 قطعة سلاح للحكومة المركزية.¹⁰

وقد انفجر الوضع بكيدال وميناك مرة أخرى سنة 2006 بسبب ضعف وعدم التزام الحكومة المركزية في تجسيد الاتفاقيات المتعاقبة وقد شن تحالف 23 ماي الديمقراطي للتغير الذي تم تأسيسه في 2005 هجوما على مركز عسكري للجيش المالي كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية للتوارق في مالي.¹¹

بطلب من الحكومة المركزية والمتمردين تدخلت الجزائر مرة أخرى للوساطة، وتم الاتفاق في 4 جويلية 2006 على وقف الهجمات المسلحة على مؤسسات الدولة مقابل تعهد الحكومة المركزية المالية من جديد بتجسيد تنمية الشمال والالتزام بالاتفاقيات السابقة.

تجددت الاضطرابات في السنوات (2007-2009) حيث فشلت الحكومة المركزية في تجسيد اتفاقيات الجزائر وخاصة منها اتفاقية 2006 مما أدى إلى تمردات جديدة حيث شنت مجموعة منشقة تابعة لـ إبراهيم ياهنغا هجوما على مواقع تيزواتين في مارس 2007 وخطفت 23 عسكريا مما دفع بقوات الجيش المالي والنيجيري بمطاردة هذه الجماعة.¹²

اشتدت الأوضاع الأمنية في مالي في سنة 2010 إثر إعلان تأسيس الحركة الوطنية الأزرادية في تمبوكتو لتجدد المواجهات المسلحة بعدها بين القوات المالية وبين الحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA) وذلك عقب التدخل العسكري في ليبيا وسقوط نظام العقيد الراحل في سنة 2011، وتسرب الأسلحة بكثافة بالمنطقة وقد تفاقم الوضع في مالي خاصة مع عودة مسلحين كانوا يقاتلون بجانب نظام معمر القذافي وعملوا ضمن القوات الليبية.¹³

عمليات التمرد التي شنتها حركة الأزواد زعزعت المؤسسة العسكرية التي أعلنت الانقلاب العسكري على الحكومة المركزية بالعاصمة باماكو في 22 مارس 2012 بقيادة النقيب أمادو هايا سانوغو Amadou Haya Sanago الذي أطاح بالرئيس امادو توماني توري متهما هذا الأخير بالضعف والتقصير في المحافظة على حكومة ووحدة مالي.¹⁴

كان هذا الانقلاب فرصة لتنفيذ المشروع الانفصالي والإعلان عن استقلال الأزواد فقامت حركة أنصار الدين بالاستيلاء على مدينة كيدال في 2012/03/30 ثم مدينة غاو، في حين استولت حركة الأزواد على مدينة تمبوكتو دون مقاومة مسلحة من طرف الجيش المالي لتجنب المجابهة بين جبهة الانفصاليين التوارق وأنصار الرئيس المخلوع.¹⁵

ففي 2012/04/06 أعلنت الحركة الأزرادية الانفصال كدولة مستقلة في كيدال، غاو، وتمبوكتو وذلك من خلال بيان استقلال الأزواد حيث دعت المجتمع الدولي للاعتراف بها مع التعهد بتوفير الأمن وبناء مؤسسات دستورية مع الاحترام والاعتراف بحدود دول الجوار، إلا أن هذا الإعلان قبل بالفرض على المستوى الإقليمي والدولي.

فقد أصبحت مالي تعاني من مشكلة أمنية حقيقية، فعلاوة على مشكلة التوارق أصبح هناك تهديد من نوع آخر والذي يتمثل بالأساس في المجموعات الإرهابية التي سيطرت منذ ذلك الانقلاب على الناحية الشمالية.

ومما زاد الأمر تعقيدا في مالي هو ارتباط تلك الفصائل المسلحة فيما بينها من جهة وتحالفها مع الجماعات الإجرامية المنظمة وفشل البنى المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والمنظومة العسكرية من جهة أخرى وفشلها في بناء دولة قائمة على الحكم الراشد ورفض التهميش وأنسنة التنمية واستدامتها وبناء منطق العدالة التوزيعية.¹⁶

ففي ظل هذه الحالة التي وصل إليها شمال مالي يمكن القول أن ذروة الأزمة بدولة مالي سنة 2012 أثرت كثيرا على المجتمع المالي من حيث تردي الأوضاع الأمنية خاصة بعد تدخل القوات العسكرية الفرنسية الذي أدى إلى تصاعد التوتر والقتال داخل مالي وقد أعطى هذا التدخل مبررا لتحالف الحركات السلفية المتطرفة في مالي بحجة مواجهة القوات الأجنبية.

3. وساطة الجزائر الدبلوماسية لتسوية الأزمة المالية:

نظرا لتعقد الأزمة المالية وتأثيرها على استقرار دول الجوار ودول الساحل الإفريقي عرضت الدولة الجزائرية مسعى وساطتها لتسوية الأزمة في مالي انطلاقا من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تعتمد على الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية، بما فيها النزاعات في الدول المجاورة عن طريق آليات الوساطة والمساوي الحميدة والتحكيم الدولي، وهو ما يدخل في إطار الدبلوماسية الوقائية.¹⁷

ويعرف هذا المبدأ بمبدأ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وتناولت المواثيق الرسمية هذا المبدأ صراحة حيث جاء في دستور 1976 في المادة 89 والتي تنص على ما يلي: "تمتتع الجمهورية الجزائرية طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية عن الالتجاء إلى الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّياتها وتبذل جهدها لحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية"¹⁸ كما جاء نفس المضمون في دستور 1996 "تمتتع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرّياتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية".

من منطلق ثوابتها الدبلوماسية الراسخة في نصوص الثورة التحريرية، قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لتسوية الأزمات الداخلية في دولة مالي لمعرفتها الجيدة بدنامية الصراع في مالي، وتمثل دور الجزائر باستمرار من خلال علاقاتها الثنائية مع الحكومة المركزية المالية، التواصل الثقافي والاجتماعي المتميز بين الشعبين الجزائري والمالي ومن منطلق الموقع الجغرافي بحدود مع مالي تصل إلى 1376 كلم والامتداد التاريخي للعلاقات الثنائية بين مالي والجزائر.¹⁹

والتي ترجع على الأقل لفترة دعم الحكومة المالية لحرب التحرير الجزائرية انطلاقاً من شمال مالي الذي شكل مصدر دعم لوجستي للثورة الجزائرية، إضافة إلى التواصل والارتباط العائلي بين الجزائريين والماليين بالشمال.²⁰

لقد وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتحرك دبلوماسياً لحل النزاع في مالي تفادياً لتدخلات أجنبية وإقامة قواعد عسكرية في المنطقة وهو ما تجسد من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به لإدارة النزاع فكانت الجزائر رافضة لأي تدخل أجنبي وكذا التدخل العسكري الفرنسي تحت ذريعة محاربة الإرهاب.

1.3 مسار الوساطة الجزائرية لحل الأزمة المالية:

لقد ظلت الجزائر تعمل على إدارة النزاع في مالي ومحاولة احتوائه دبلوماسياً انطلاقاً من أن دولة مالي تشكل عمقاً استراتيجياً بالنسبة للدولة الجزائرية خاصة في جنوبها الكبير كما تنطلق النظرة الإستراتيجية الجزائرية على أن أمن مالي هو من أمن الجزائر والعكس صحيح.²¹

مواصلة للجهود الكثيرة التي بذلتها الجزائر لتسوية الأزمات الداخلية في مالي من خلال مساعي الجزائر النابعة من مبدأ تسوية النزاعات سلمياً منذ بدايتها في مالي سنة 1961 إلى غاية سنة 1964 وتكثيف نشاطها الدبلوماسي عبر مختلف مراحل النزاع، فقد عقدت الجزائر قمة جانت بالجنوب الجزائري في 09/08 سبتمبر 1990 إثر اندلاع تمرد سنة 1990 وضمت هذه القمة قادة كل من الجزائر ومالي والنيجر وليبيا وأكد وزراء البلدان الأربعة المجتمعون خلال القمة في جانت عزمهم على احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتأكيد على ضرورة عودة الأمن والاستقرار لمنطقة مالي وعلى ضرورة تعزيز التعاون في المناطق الحدودية المشتركة بينهم.²²

بفضل الوساطة الجزائرية تمكنت الحكومة المركزية المالية من توقيع اتفاق تمنراست في 06/05 جانفي 1991 مع المتمردين بالشمال، حيث التقى كل من الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجهة العربية الإسلامية للأزواد مع الحكومة المالية برعاية وساطة جزائرية من أجل وقف العمليات المسلحة وفي نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة

بين التوارق وحكومتى مالي والنيجر واحتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات التهدئة والتي تمثلت في:

لقاء الجزائر العاصمة الأول 30/29 ديسمبر 1991، حيث التقى ممثلون من الحكومة الجزائرية وممثلون عن الحكومة المالية بهدف التحضير للوساطة التي ستقودها الجزائر. لقاء الجزائر العاصمة الثاني 30/22 جانفي 1992، وتم التأكيد فيه على ما تم الاتفاق عليه في المفاوضات السابقة.

لقاء الجزائر الثالث 25/15 مارس 1992 والذي يعد الخلفية التي من خلالها تم التوقيع في عاصمة مالي باماكو على الميثاق الوطني (Pacte National) في 11 أبريل 1992 والذي يتضمن اللامركزية ودمج المقاتلين المتمردين في المؤسسات العسكرية والمدنية للدولة، بالإضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية.

لقاء الجزائر العاصمة 15/10 ماي 1994 وتم هذا اللقاء من أجل التفاهم بين الطرفين الموقعين على الميثاق الوطني وفق اتفاقية تمناست حول المشاريع السياسية والاقتصادية والمقاتلين من أزواد الذين سيتم دمجهم في الجيش.

لقاء تمناست 30/27 جانفي 1994 والذي تم فيه استعراض الأسباب التي أدت إلى تدهور الوضع الأمني والذي توج بالإعلان الرسمي عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996 لكن النزاع عاد ليشتعل في عام 2006 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي للانتشار في الشمال وهو ما رفضته بعض مجموعات التوارق التي قادت تمردا جديدا في ماي 2006 وتعرضت مواقع عسكرية في كيدال ومناكا للهجوم.²³

بعد اشتداد النزاع عادت الجزائر من جديد لتتقود وساطة على أعلى مستوى أشرف عليها الرئيس بوتفليقة شخصيا وتوجت بالتوقيع على اتفاق السلام بالجزائر في 04 جويلية 2006 تحت اسم "تحالف 23 ماي من أجل التغيير"، كما تم إنشاء لجنة متابعة تتشكل من ثلاثة ممثلين من طرفي النزاع بالإضافة إلى الوسيط الجزائري، ويكون مقرها في كيدال للسهر على تطبيق ما تم التوصل إليه في الاتفاق وتتفرع عنها مجموعة تقنية للأمن تشرف على عملية استرجاع الأسلحة والذخيرة والمعدات العسكرية مع تسوية الأوضاع الاجتماعية

والمهنية للمتمردين التوارق، وتسهيل عملية عودة الهياكل العسكرية والأمنية المنتشرة في المنطقة إلى ما كانت عليه، لكن بعد اختلاف الطرفين حول عدة نقاط من بنود الاتفاق تطلب الدخول في مفاوضات برعاية الوساطة الجزائرية مرة أخرى بالجزائر في 20 فيفري 2007 التي انتهت بتوقيع على بروتوكول يضم ثلاث وثائق تتعلق الأولى بالإجراءات التطبيقية العالقة والتي تتم في اتفاق جويلية والثانية تكمن في جدول زمني يحدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لأسلحتهم. أما الثالثة فتتعلق بشروط منتدى لتنمية منطقة شمال مالي في كل من كيدال وتمبوكتو وغازو وطريقة تنظيم هذا المنتدى والذي عقد بين 23، 24 مارس 2008.

رغم فشل كل الاتفاقيات المبرمة التي كانت آخرها اتفاقية 2009 نظرا لعدم التزام الطرفين لبنود المعاهدات واصلت الجزائر جهودها في حل النزاع حيث تم عقد اجتماع في 2010 جمع بين مسئولين من الدولة الجزائرية واجتماع التحالف وكان ذلك بدعوة من الحكومة المالية بهدف الانتقال إلى مرحلة جديدة من السلام إلا أن الانفلات الأمني بليبيا جعل الوضع أكثر تازما مما أدى إلى انفجار الأزمة في مالي سنة 2012.

2.3 العمق الاستراتيجي للدبلوماسية الجزائرية:

كون الجزائر لا تود أن تعيش المنطقة مرحلة العنف بقيت تتابع باهتمام كل التطورات التي تميز محيطها الأمني وسارعت إثرها على تغليب الحل السلمي والدبلوماسية من خلال استدعاء الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة أنصار الدين بقيادة إياد آغ غالي في 22 ديسمبر 2012 من أجل إقناعهم بجدوى الحل السلمي التفاوضي مع الحكومة المالية وتم التوصل للمصالحة بين هذه الأطراف حول مبدأ التعاون مع السلطات المركزية المالية لإيجاد حل سياسي في إطار وحدة مالي ومحاربة الإرهاب.²⁴ ظلت الجزائر تسعى وراء إيجاد الحلول السلمية بإصدار اتفاق مبدئي حول الانتخابات الرئاسية ومحادثات سلام شاملة في مالي من أهم ما جاء في ديباجة الاتفاق العزم على تشييد دولة القانون وإيجاد حل سياسي عادل ومنصف ودائم للأزمة في شمال مالي عن طريق الحوار والمفاوضات مع التأكيد على عدم المساس بالحدود والسلامة الترابية لمالي، والتمسك بعمق قيم الديمقراطية والحكم الراشد

خاصة من خلال تنظيم انتخابات رئاسية في جويلية 2013 مع الأخذ بعين الاعتبار المطالب المعبر عنها من طرف الجماعات المسلحة بشمال مالي والمتعلقة بالأسباب العميقة للأزمة ومستثنين إلى الأهداف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي واحترام مبادئ بيان وغادغو في 04 ديسمبر 2012 والتي من بينها احترام الشكل العلماني للدولة والمساواة بين المواطنين ورفض أشكال التطرف والإرهاب. جاء الاتفاق على شكل فصول ومواد، تناول الفصل الأول أحكام عامة تخص الأطراف الموقعة على هذا الاتفاق وتناول الفصل الثاني خلق الظروف المشجعة على القيام بالانتخابات الرئاسية وتناول الفصل الثالث تنظيم عملية ما بعد الانتخابات الرئاسية وبعد تنفيذ هذه العملية تشرع الحكومة الجديدة بتعاون مع لجنة الحوار والمصالحة وبمرافقة المجموعة الدولية في محادثات السلام مع كل جماعات الشمال الموقعة وكذلك المجموعات المسلحة التي انضمت إلى هذا الاتفاق من أجل الوصول إلى سلام شامل ونهائي.²⁵

كما احتضنت الجزائر عدة لقاءات تمهيدية ففي جانفي 2014 طلب رئيس مالي إبراهيم بوبكر كايتا من الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة المساعدة للتدخل في حل النزاع وإنشاء لجنة ثنائية إستراتيجية حول شمال مالي وباشرت الجزائر جولة أولى من المفاوضات التمهيدية لتقريب وجهات نظر حركات شمال مالي من أجل توفير شروط نجاح الحوار المالي الشامل.²⁶

ضمن مساعيها الدبلوماسية استقبلت الجزائر الحركة الوطنية لتحرير الأزواد و المجلس الأعلى لتوحيد الأزواد والحركة العربية للأزواد حيث جددت من خلال هذا اللقاء إرادتها في العمل على توطيد ديناميكية التهدة ومباشرة الحوار المالي الشامل، كما اجتمع ممثلون عن مختلف المنظمات الإقليمية والدولية الاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وكذا البلدان المجاورة لمالي ممثلة في بوركينا فاسو، موريتانيا، النيجر وتشاد بالجزائر بتاريخ 16 جانفي 2014 في إطار الوساطة الدولية الموسعة التي تقودها الجزائر، بهدف التنسيق مع جميع الأطراف المعنية لإكمال مسار المفاوضات وإطلاق المرحلة الأولى للحوار المالي الشامل من أجل تسوية سلمية للنزاع، إثر هذا اللقاء وقّع المشاركون في الحوار على خارطة

الطريق من أجل المفاوضات في إطار مسار الجزائر ووثيقة تتعلق بوقف الاقتتال يوم 2014/07/24 .

بانتهاء مواصلة مسار وساطتها في مالي عقدت الجزائر في 22 جانفي 2015 اجتماع تشاوري ضمّ ممثلي فريق الوساطة وحركات شمال مالي والحكومة المالية وبعثة الأمم المتحدة بالجزائر العاصمة، رغم صعوبات المفاوضات، استطاعت الجزائر إقناع تنسيقية الحركات الأزوادية في مالي للانخراط في مسعى الحل السلمي وقد بدأ الحوار من جديد في 01 فيفري 2015 بالجزائر العاصمة. كما ترأس وزير الشؤون الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة اجتماعا تقييميا لفريق وساطة حوار مالي في 07 فيفري 2015، وفي 11 فيفري 2015 عقد اجتماع آخر بين حكومة مالي وفريق الوساطة الدولية، بشعار حوار مالي الشامل بالجزائر العاصمة تحت رئاسة وزير الشؤون الخارجية الجزائرية رمطان لعمامرة والوزير الأول المالي موديبو من أجل ترسيم مسار السلم ليتم التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة بتاريخ 01 مارس 2015 بعد خمس جولات من المفاوضات، ووقع الاتفاق ممثلو حكومة باماكو وقادة التنظيمات السياسية المسلحة المعارضة لحكومة شمال مالي، بالإضافة إلى فريق الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر وممثل الأمم المتحدة، وحضر مراسيم التوقيع ممثلا الحكومتين الأمريكية والفرنسية والحركات السياسية المسلحة الستة المعنية وفضلت الحركات الأزوادية الثلاث من أصل الحركات الست المتنازعة أن يوقع الاتفاق بالأحرف الأولى، أي أن يكون مبدئيا بانتظار التوقيع النهائي للسلم والمصالحة،²⁷ إذ وقعت الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، مع حكومة مالي على الاتفاق يوم 2015/05/15 ثم وقعت تنسيقية الحركات الأزوادية (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى لتحرير أزواد، الحركة العربية لتحرير الأزواد) على الاتفاق في 2015/06/20 ليصبح ساري المفعول ابتداء من هذا التاريخ.

في سياق ذكر هذا الاتفاق تجدر الإشارة بأنه يدعو إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية في البلاد بطريقة تحترم وحدة أراضيها وتأخذ في الاعتبار تنوعه الاثني والثقافي، ويقترح الاتفاق تشكيل مجالس إقليمية منتخبة قوية، يقودها رئيس ينتخب بشكل مباشر، إضافة إلى منح تمثيل أكبر لسكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية. لعبت الجزائر دورا كبيرا في تسوية الأزمة وقامت بدور الوسيط من خلال الأزمات المتتالية التي شهدتها مالي وكان آخرها الأزمة التي عانت منها بين عامي 2012-2015.

استطاعت حكومة الدولة الجزائرية أن تقرب بين الفرقاء الماليين في شمال مالي والحكومة المركزية والتوصل إلى اتفاق الجزائر 2015 وما تضمنه من مكاسب هامة أهمها المحافظة على الوحدة الترابية والاستقلال الوطني لمالي وتنمية الشمال المالي من خلال العدالة وتوزيع الثروة الوطنية.

لقد ركزت الوساطة الجزائرية على نصح الأطراف المتنازعة بمالي على تطبيق توجه جديد يستهدف المصالحة الوطنية، معتبرة بذلك أن إنهاء الاختلافات وإزالة الحقد والضغينة اللذين تراكما على مدار سنوات طويلة، منذ استقلال البلاد لن يمر إلا عبر قناة المصالحة والتسامح والانتقال من الفرقة إلى التضامن الوطني، وهو السبيل الوحيد الذي يمنح للماليين الإطار اللازم لحل ومناقشة كافة التحديات المنتظرة، عبر فتح نقاش حقيقي وهادئ بين المجتمع المالي وجميع الأطراف المتنازعة لضمان إعادة بناء الدولة وتحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدولة مالي مع التوضيح أن ما حملته الوثيقة النهائية لا يعني تقديم الحل الفوري والشامل لكافة المشاكل الناجمة عن الأزمة العميقة والمعقدة بمالي.

اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة بمالي اعتبره العديد من المحللين بمثابة الفرصة الأخيرة بالنسبة لتحقيق الوحدة الوطنية في مالي.²⁸ باعتبار أن هذا التوقيع على وثيقة السلم والمصالحة يجسد الالتزام الثابت بوضع حد للنزاع من خلال الحوار وتكريس المصالحة الوطنية في ظل احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية.

4. الاستنتاج:

خاضت الجزائر مسار ديبلوماسية مكثف من أجل حل الأزمة المالية وعملت الجزائر بمنطق الجمع بين الوقائية والاستباقية بمقاربة أمنية شاملة لمواجهة التهديدات في منطقة الساحل ومعالجة أسباب النزاع في مالي.

كما أدركت الجزائر حجم التحديات التي تواجهها بحكم انتمائها الإفريقي ونظرا لترابطها الحدودي مع دولة مالي سعت لحل هذه الأزمة لإستتباب الأمن في المنطقة دون الإبتعاد عن مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية المبنية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم تدخل جيشها خارج الحدود.

5. الخاتمة:

إن مسعى الجزائر من خلال وساطتها في الأزمة المالية برعاية منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الإيكواس لغرب إفريقيا هو طرح لمقاربة شاملة بتبني إستراتيجية لبناء السلم والأمن في الفضاء الجيوسياسي الجهوي التي تجمع بين كل الجوانب، السياسية، الاقتصادية والتنمية، وهي نفس التجربة التي اعتمدتها الجزائر في مكافحتها للإرهاب خلال أكثر من عشرين من الزمن، والتي تجسدت في نهاية المطاف بمصالحة وطنية.

وفاء للمبادئ الثابتة للدولة الجزائرية والتزامها بانتمائها للبعد الإفريقي تجسدت إستراتيجيتها من خلال وساطتها لتسوية النزاع المالي، من خلال تبني مقاربة دبلوماسية شاملة، واقعية ومحيدة تقوم على التوفيق بين مختلف التيارات السياسية المتعارضة ونبذ التيارات الإرهابية المتطرفة مع جمع كافة الأطراف المالية العسكرية منها والسياسية حول طاولة الحوار والتوصل إلى اتفاق سياسي بخصوص الأزمة المالية وهو الهدف المنشود الذي تحقق من خلال اتفاق الجزائر للسلم والمصالحة بمالي مع التركيز على الوحدة الوطنية والترايبية لدولة مالي مع ضرورة العمل لتحقيق التوازن الجهوي والتنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة بين كافة المناطق المالية.

من منطلق عقيدتها الدبلوماسية المنبثقة من مبادئ الثورة التحريرية ركزت الجزائر في وساطتها المالية على تغليب المقاربة و الحلول السلمية مع إقناع دول إقليمية ودولية بهذا المسعى مع رفض وإبعاد التدخلات العسكرية الأجنبية التي تراهن عليها بعض القوى الأجنبية من بينها فرنسا التي عملت على إحياء مشروعها الاستعماري لتقسيم البلاد من خلال تغذية النزعة الانفصالية بالشمال بحكم تواجد أطراف سياسية و أخرى مسلحة معارضة للحكم المركزي بمالي.

إدراكا بالأهمية الإستراتيجية للبعد الإفريقي لتحقيق الأمن القومي التزمت الجزائر بإدارة حل الصراعات التي نتجت عن حركات التمرد في شمال مالي حيث كرست الآلة الدبلوماسية لتطويق هذه الأزمات لكي لا تتطور و تكون ذريعة للتدخلات الأجنبية في المنطقة مما يزيد من حدة الأزمة المالية ويهدد إستقرار المنطقة بشكل عام مع تداعيات الإنفلات الأمني الذي ينعكس سلبا على الأمن القومي الجزائري

ظلت الجزائر متابعة للشأن المالي ، فطبيعة النزاع في مالي يتطلب من الجزائر مزيدا من اليقظة والمتابعة والجهود السياسية والدبلوماسية لمواجهة الطوارئ المستقبلية مع إعداد دراسات إستشرافية ويبقى مستقبل مالي مرهون بمدى إرادة وقابلية الماليين كافة على فهم معادلة الأمن والاستقرار وتجاوز كل الخلافات السابقة ومدى التزام الأطراف الموقعة على اتفاق السلم والمصالحة بتنفيذ بنوده مع السهر على تأمين مسار الاتفاق من قبل الأطراف الدولية القائمة على الوساطة مما يضمن الرخاء والرفاه للمجتمع المالي.

6. الهوامش:

- ¹عمار جفال، (نوفمبر 2008)، وجهة نظر طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الإستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07، ص 10.
- ²أحمد عبد الديم، (أفريل 2013)، تاريخ القضية الأزادية وتطورها، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس عشر، ص 16.
- ³نبيل بوبية، (2011) مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف، الملتقى الوطني الأول حول الإشكالية في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ص 06.
- ⁴أحمد أدابير، التعدد الإثني والمشكل الأمني في مالي، دراسة كرونولوجية لتمرد التوارق منذ 1963 إلى 2012، 2015، الجزائر، دار التعليم العالي والبحث الأكاديمي، ص 406
- ⁵محمد أبو الفضل، (1991)، الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي، مجلة السياسة الدولية، العدد 105، ص 193
- ⁶أدابير، مرجع سابق، ص 406
- ⁷George Klute, (1995), **Hostilité et alliance archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali**, cahier d'études africaines, vol 35, N°135, p58 .
- ⁸اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد، 2017، الجزائر، دار هومة، ص 192.
- ⁹أحمد شنة، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، 2000، ط1 الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ص 62.
- ¹⁰دبش، مرجع سابق، ص 192.
- ¹¹Ferdous Bouhle Hardy, **crise touarègues au Niger et au Mali**, IFRL, programme Afrique Subsaharienne, janvier 2008, p08 sur le site : [http://www.ierri.org/foles/afrique/crise_touarègues FR.PDF](http://www.ierri.org/foles/afrique/crise_touarègues_FR.PDF).
- ¹²Frédéric Deycard, (décembre 2007), **le Niger entre deux feux, nouvelle rébellion touarègue face à Niamey**, politique algérienne, N°108, p131.
- ¹³شنة، مرجع سابق، ص 140.
- ¹⁴دبش، مرجع سابق، ص 193.
- ¹⁵أزمة مالي متاهة الانقلاب والانفصال، (2012)، مركز الجزيرة للدراسات، ص 02.
- ¹⁶أدابير، مرجع سابق، ص 408.

¹⁷ وهيبة دلع، (2013-2014)، السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص57.
¹⁸ دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1976، الجريدة الرسمية، ع 94، المؤرخ في 24 نوفمبر 1976.

¹⁹ دبش، مرجع سابق، ص191.

²⁰ نفس المرجع، ص190.

²¹ عبد الوهاب بن خليف، التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، التحديات والحلول السياسية الإقليمية الدولية، 2015، ط 1، الجزائر، دار هومة، ص102.

²² بوسنتي توفيق، بوقيور إسماعيل، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع التوارقي في مالي، الملتقى الدولي الأول حول "المقاربة الأمنية الجزائرية في دول الساحل الإفريقي"، (24-25 نوفمبر 2013)، جامعة قلمة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص12.

²³ فضيلة دفوس، دبلوماسية هادئة في محيط عربيّ صاخب سياسة النأي بالنفس لا تمنع الجزائر عن التوسط لحلّ الأزمات وإطفاء الحروب، جريدة الشعب، الثلاثاء 14 أكتوبر 2014. على الموقع <http://www.ech-chaab.com>

²⁴ دبش، مرجع سابق، ص198.

²⁵ Accord préliminaire à l'Election présidentielle et aux pourparlers Inclusifs de paix au Mali, projet d'accord signé à Ouagadougou, Juin 2013.

²⁶ الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث، وكالة الأنباء الجزائرية، من الموقع: <http://www.aps.dz/ar/algerie/15989>

²⁷ نفس المرجع.

²⁸ Jean Phillipe Rémy, (01 mars 2015), **Accords de paix d'Alger : une dernière chance pour le Mali**, le Monde Afrique, disponible sur le site : http://www.lemonde.fr/Afrique/article/01/03/2015/accords-de-paix-d-Alger-une-derniere-chance-pour-le-Mali_4585406_3212.html .

7. قائمة المصادر والمراجع:

المصادر:

1. دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1976، الجريدة الرسمية، ع 94، المؤرخ في 24 نوفمبر 1976.

(1) المراجع باللغة العربية:

الكتب:

2. أحمد أدابير، التعدد الإثني والمشكل الأمني في مالي، دراسة كرونولوجية لتمرد التوارق منذ 1963 إلى 2012، 2015، الجزائر، دار التعليم العالي والبحث الأكاديمي.
3. اسماعيل دبش، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي دراسة حالي الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد، 2017، الجزائر، دار هومة.
4. أحمد شنة، العاصفة الزرقاء، تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، 2000، ط 1 الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع.
5. عبد الوهاب بن خليف، التهديدات الأمنية في شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، التحديات والحلول السياسية الإقليمية الدولية، 2015، ط 1، الجزائر، دار هومة.

المجلات:

6. عمار جفال، (نوفمبر 2008)، وجهة نظر طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، العالم الإستراتيجي الجزائر مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 07.
7. أحمد عبد الديم، (أفريل 2013)، تاريخ القضية الأزاودية وتطورها، مجلة قراءات أفريقية، العدد السادس عشر.
8. محمد أبو الفضل، (1991)، الأبعاد الإقليمية لانقلاب مالي، مجلة السياسة الدولية، العدد 105.

الأطروحات:

9. وهيبه دلح، (2013-2014)، السياسة الخارجية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

الملتقيات:

10. نبيل بوبية، (2011)، مسألة التوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية، دراسة في طرق التوظيف، الملتقى الوطني الأول حول الإشكالية في المغرب العربي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل.

11. بوستي توفيق، بوقيور إسماعيل، جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع التوارقي في مالي، الملتقى الدولي الأول حول "المقاربة الأمنية الجزائرية في دول الساحل الإفريقي"، (24-25 نوفمبر 2013)، جامعة قلمة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

المواقع الإلكترونية:

12. فضيلة دفوس، دبلوماسية هادئة في محيط عربيّ صاخب سياسة النأي بالنفس لا تمنع الجزائر عن التوسط لحلّ الأزمات وإطفاء الحروب، جريدة الشعب، الثلاثاء 14 أكتوبر 2014. على الموقع

<http://www.ech-chaab.com>

13. الحوار المالي الشامل، تسلسل الأحداث، وكالة الأنباء الجزائرية، من الموقع:

<http://www.aps.dz/ar/algerie/15989>

(2) المراجع باللغة الأجنبية:

Revues :

14. George Klute, (1995), **Hostilité et alliance archéologie de la dissidence des Touaregs au Mali**, cahier d'études africaines, vol 35, N°135.

Frédéric Deycard, (décembre 2007), **le Niger entre deux feux, nouvelle rébellion touarègue face à Niamey**, politique algérienne, N°108.

Accords :

15. Accord préliminaire à l'Election présidentielle et aux pourparlers Inclusifs de paix au Mali, projet d'accord signé à Ouagadougou, Juin 2013.

Sites électroniques :

16. Ferdous Bouhle Hardy, **crise touarègues au Niger et au Mali**, IFRL, programme Afrique Subsaharienne, janvier 2008, p08 sur le site : http://www.ierri.org/foles/afrique/crise_touarègues_FR.PDF.

17. Jean Phillipe Rémy, (01 mars 2015), **Accords de paix d'Alger : une dernière chance pour le Mali**, le Monde Afrique, disponible sur le site : http://www.le_Monde.fr/Afrique/article/01/03/2015/accords_de_paix-d'Alger-une_derniere_chance_pour_le_Mali_4585406.3212.html.